الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

العدد 49 | من 16 إلى 30 نوفمبر 2025

مشروع قانون الماليّة لسنة 2026 تحت أنظار الجلسة العامّة

شرع مجلس نواب الشعب يوم 28 نوفمبر 2025 في النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2026 في جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم، حيث تمّ في مرحلة أولى عرض التقرير المشترك للجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مشروع القانون، ثمّ المرور للنقاش العام حوله لأعضاء المجلسين تباعا. وتولّت السيدة وزيرة الماليّة، في مرحلة لاحقة من الجلسة تقديم البيانات والأجوبة.

وقد خصّص يوم 29 نوفمبر 2025 لتصويت أعضاء مجلس نواب الشعب على أحكام مشروع قانون المالية بما في ذلك اعتمادات المهمّات والمهمّات الخاصّة، وباستثناء الفصول الاضافيّة التي يتواصل النظر فيها خلال الأيام اللّاحقة.

معطيات حول تعديلات مشروع قانون المالية 2026

- 11 عدد مقترحات التعديل الواردة
- 09 عدد الفصول التي وردت في شأنها تعديلات
- 06 عدد مقترحات التعديل المرفوضة
- 02 عدد مقترحات التعديل المسحوبة
- 3 عدد مقترحات التعديل المقبولة (تتعلّق بالفصول 35 و56 و61)

مسار دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2026

01 — 14 أكتوبر 2025: تاريخ ورود مشروع القانون على المجلس

02 — 16 أكتوبر 2025: تاريخ إحالة المشروع إلى اللّجنة المعنية

03 — 11 نوفمبر 2025: تاريخ بداية النظر على مستوى اللّجنتين

04 — 25 نوفمبر 2025: تاريخ انهاء النظر على مستوى اللّجنتين

05 — 28 نوفمبر 2025: تاريخ انطلاق النظر على مستوى الجلسة العامة المشتركة

مجلس نواب الشعب في أرقام

- 135 سؤالا كتابيا تمّت إحالته إلى أعضاء الحكومة المعنيين
- 07 فصول تمّت إضافتها إلى مشروع قانون الماليّة في مستوى اللّجنتين
- 61 عدد فصول مشروع قانون المالية لسنة 2026 في صيغته المعدلة من قبل اللّجنتين

التصويت على المهمّات والمهمّات الخاصة من ميزانية الدولة لسنة 2026

المهمّة الخاصة مجلس نواب الشعب
48.876 مليون دينار
التصويت: 89 نعم 04 إحتفاظ 11 لا

مهمّة الماليّة
1.477.000 مليون دينار
التصويت: 82 نعم 05 إحتفاظ 19 لا

المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم
24.088 مليون دينار
التصويت: 89 نعم 03 إحتفاظ 12 لا

مهمة الاقتصاد والتخطيط
895.331 مليون دينار
التصويت: 78 نعم 04 إحتفاظ 20 لا

مهمة رئاسة الجمهورية
229.705 مليون دينار
التصويت: 95 نعم 03 إحتفاظ 08 لا

مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
94.165 مليون دينار
التصويت: 87 نعم 03 إحتفاظ 17 لا

مهمة رئاسة الحكومة
284.500مليون دينار
التصويت: 88 نعم 06 إحتفاظ 21 لا

مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
2.400.000 مليون دينار
التصويت: 69 نعم 07 إحتفاظ 31 لا

مهمّة الدّاخليّة
6.239.800 مليون دينار
التصويت: 93 نعم 02 إحتفاظ 08 لا

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة
5.325.619 مليون دينار
التصويت: 61 نعم 11 إحتفاظ 34 لا

مهمة العدل
1.025.500مليون دينار
التصويت: 85 نعم 04 إحتفاظ 14 لا

مهمة التجارة وتنمية الصادرات
4.260.000 مليون دينار
التصويت: 71 نعم 09 إحتفاظ 23 لا

مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
370.137 مليون دينار
التصويت: 83 نعم 06 إحتفاظ 15 لا

مهمة تكنولوجيات الاتصال
197.335 مليون دينار
التصويت: 87 نعم 06 إحتفاظ 09 لا

مهمة الدفاع الوطني
5.014.008مليون دينار
التصويت: 91 نعم 02 إحتفاظ 09 لا

مهمة السياحة
166.578 مليون دينار
التصويت: 81 نعم 06 إحتفاظ 15 لا

مهمة الشؤون الدينية
202.400 مليون دينار
التصويت: 85 نعم 05 إحتفاظ 13 لا

مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
2.150.340 مليون دينار
التصويت: 77 نعم 05 إحتفاظ 20 لا

مهمة البيئة
500.000 مليون دينار
التصويت: 63 نعم 06 إحتفاظ 34 لا

مهمة التعليم العالي والبحث العلمي
2.379.180 مليون دينار
التصويت: 80 نعم 05 إحتفاظ 14 لا

مهمة النقل
1.267.300 مليون دينار
التصويت: 70 نعم 05 إحتفاظ 27 لا

مهمة التشغيل والتكوين المهني
1.063.900 مليون دينار
التصويت: 74 نعم 08 إحتفاظ 24 لا

مهمة الشؤون الثقافية
460.696 مليون دينار
التصويت: 59 نعم 11 إحتفاظ 32 لا

المهمة الخاصة المجلس الأعلى للتربية والتعليم
10.000 مليون دينار
التصويت: 85 نعم 09 إحتفاظ 11 لا

مهمة الشباب والرياضة
1.005.000 مليون دينار
التصويت: 66 نعم 11 إحتفاظ 26 لا

المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء
1.525 مليون دينار
التصويت: 75 نعم 11 إحتفاظ 19 لا

مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
287.000 مليون دينار
التصويت: 80 نعم 11 إحتفاظ 14 لا

المهمة الخاصة محكمة المحاسبات
35.563 مليون دينار
التصويت: 85 نعم 07 إحتفاظ 15 لا

مهمة الصحة
4.350.000 مليون دينار
التصويت: 85 نعم 06 إحتفاظ 11 لا

المهمة الخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
27.703 مليون دينار
التصويت: 80 نعم 09 إحتفاظ 17 لا

مهمة الشؤون الاجتماعية
4.080.500 مليون دينار
التصويت: 74 نعم 08 إحتفاظ 24 لا

المهمة الخاصة نفقات التمويل
7.208.000 مليون دينار
التصويت: 84 نعم 05 إحتفاظ 12 لا

مهمة التربية
8.700.000 مليون دينار
التصويت: 70 نعم 09 إحتفاظ 25 لا

المهمة الخاصة النفقات الطارئة وغير الموزعة
1.792.978 مليون دينار
التصويت: 89 نعم 07 إحتفاظ 09 لا

أشغال لجنتي المالية والميزانية بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2026

عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم سلسلة من الجلسات المشتركة خلال الفترة الممتدّة بين 17 و27 نوفمبر 2025، خصّصت لدراسة ومناقشة فصول مشروع قانون المالية لسنة 2026. وقد تم النظر في الفصول تباعا بحضور إطارات وزارة المالية الذين تولوا تقديم المعطيات والتوضيحات اللّازمة بناء على استفسارات وملاحظات النواب.

وقد اعتمدت اللّجنتان منهجية عمل تتمثل في دراسة الفصول المتعلقة بالإجراءات الجبائية (انطلاقا من الفصل 13)، تلتها دراسة الفصول الإضافية التي تبنّتها اللّجنة، لتختتم أعمالها بالنظر في الفصول المتعلقة بأحكام الميزانية (من الفصل 1 إلى الفصل 12).

مناقشة الفصول والتصويت عليها

أبرز التعديلات:

الفصل 23

المتعلّق بإعفاء العملة من الضريبة على الدخل بعنوان خدمات النقل التي يتكفل بها المؤجر

التعديل:

تعميم الإعفاء على جميع المؤسسات بدل الاقتصار على المؤسسات الصناعية.

الفصل 30

المتعلق بدعم تعليب زيت الزيتون

التعديل:

للانتفاع بالامتياز المذكور يتعين على المنتفع الحصول على برنامج سنوي مؤشر عليه من قبل المصالح المختصة من الوزارة المكلفة بالصناعة.

الفصل 37

المتعلّق بتخفيف جباية الحافلات والعربات السيارة ذات 8 أو 9 مقاعد المقتناة من قبل جمعيات مساعدة الأطفال المصابين بمرض " كزر و درم بقمنتوزم " أو لفائدتها

التعديل:

إضافة عبارة جمعيات تأهيل وإدماج المصابين بطيف التوحد ضمن الجمعيات المنتفعة بهذا الإجراء.

الفصل 38

يتعلّق بدعم المساهمة الاجتماعية للأفراد والمؤسسات

التعديل:

اضافة الجمعيات التي تعنى بالطفولة وكبار السن والأسرة وذوي الإعاقة والثقافة والجمعيات الرياضية الصغرى والناشطة طبقا للتشريع المتعلق بها.

الفصل 48

المتعلّق بتخفيف جباية المدخلات الضرورية لتصنيع بطاريات الليثيوم

التعديل:

إضافة قائمة في المدخلات الضرورية الناشطة في هذا المجال.

الفصل 53

المتعلّق بتسوية وضعية المنقولات المحجوزة لدى مصالح الديوانة

التعديل:

اعتماد موفى شهر سبتمبر 2026 كأجل أقصى لتقديم مطلب التسوية وأجل شهر كحد أقصى لإتمام إجراءات التسوية.

الفصول التي تمّ رفضها

الفصل 20: المتعلّق بمواصلة العمل بالأحكام الظرفية للمساهمة الاجتماعيّة التضامنية

الفصل 47: المتعلّق بمراجعة المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية

الفصل 50: المتعلّق بمزيد تدعيم العدالة الجبائية بين الأفراد

الفصول التي تمّت اضافتها

استنادا إلى مقترحات مختلف الأطراف التي تمّ الاستماع اليها في سياق دراسة مشروع قانون الماليّة، وبمبادرات من مختلف النواب، تمّ عرض عدد من الفصول الاضافيّة التي تمّت مناقشتها مع ممثلي وزارة المالية. وحظيت إثر ذلك بموافقة نواب اللجنتين وبالتالي إدراجها بنصّ مشروع القانون وعددها سبعة.

1. التخفيف التدريجي من العبء الجبائي المسلط على جرايات التقاعد

الترفيع في نسبة الطرح من المبلغ الخام الخاضع للضريبة: 25% حاليا، 30% بداية من سنة 2027، ثم 35% في سنة 2028 لتبلغ 40% ابتداء من سنة 2029، في اتجاه يضمن تدعيم القدرة الشرائية للمتقاعدين وتخفيف الضغط الجبائي عنهم بشكل متصاعد.

2. برنامج الانتداب المباشر لأصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم

إطلاق برنامج لتهيئة وتنفيذ انتداب دفعات من أصحاب الشهائد العليا الذين طال أمد بطالتهم، وذلك عبر الانتداب المباشر في القطاع العام والوظيفة العمومية.

3. إعفاء الفئات الفلاحية المتضررة من معاليم الكراء لمواجهة آثار الجفاف ونقص المياه

4. وضع بعض المنتوجات المصنعة محليا ومثيلاتها الموردة على قدم المساواة في مادة المعلوم للمحافظة على البيئة

5. إحداث صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي البصري

6. إجراءات لتسوية وجدولة ديون القطاع الفلاحي

إلزام البنوك العمومية والخاصة بتسوية جميع ديون الفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي المصنفة من الصنف 2 فما فوق، عبر إعادة جدولة أصل 104 الدين لمدة أقصاها عشر سنوات مع سنة إمهال، وطرح خطايا التأخير والتخلي عن 50% من الفوائد التعاقدية، باستثناء الديون الممنوحة دون ضمانات، أما الديون المصنفة صنف 4 و5 فيتم خلاص أصلها خلال سنة قابلة للتجديد مرة واحدة.

الاستماع إلى كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

كانت لجنتا المالية والميزانية بكلّ من مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم قد اختتمتا سلسلة جلسات الاستماع المشتركة التي عقدتها في اطار النظر في مشروع قانون الماليّة لسنة 2026 بالاستماع إلى ممثلين عن كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية يوم 17 نوفمبر 2025.

أهم ملاحظات ممثلي الكنفدرالية:

- الدعوة إلى سياسة جبائية محفّزة للاستثمار وتقليص الضغط الجبائي.
- الإشارة إلى غياب الإصلاحات الهيكلية وتقييم القوانين السابقة.
- تقديم ملاحظات حول عدة فصول، أهمها الفصول 13 و14 ومن 20 إلى 24، و45 و47.
- مقترحات لمراجعة المعاليم الديوانية ودعم قطاعات صناعية وتعليمية وخدماتية.

وخلال النقاش طالب النواب بتوضيح أثر المقترحات على التوازنات المالية.

اجتماع لجنة الفلاحة والأمن الغذائي بخصوص مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب جلسة مشتركة مع لجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم يوم 18 نوفمبر 2026 استمعت خلالها إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي استعرض مشروع ميزانية المهمة لسنة 2026، كما قدم بسطة عن سير المنظومات الفلاحية.

وبيّن الوزير أنّ مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026 تتضمن برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية وبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وبرنامج المياه وبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية وبرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي وبرنامج القيادة والمساندة.

وأكّد النواب ضرورة وضع آليات لدفع العمل التشاركي بين الوظيفتين لإيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز الإشكاليات التي يعانيها القطاع الفلاحي وخاصة على المستوى الجهوي. وتطرقوا إلى مختلف الصعوبات والتحديات التي يشهدها القطاع الفلاحي وتقدموا باستفسارات وتوصيات في هذا الصدد.

الديبلوماسيّة البرلمانيّة

زيارة وفد من المجموعة البرلمانية للأخوّة والصداقة بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري

لقاء رئيس مجلس نواب الشعب بالوفد البرلماني الجزائري

استقبل العميد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، يوم 24 نوفمبر 2025 بقصر باردو، وفدًا من المجموعة البرلمانية للأخوّة والصداقة بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري، يتقدّمه السيد محمد الهادي تبسّي رئيس المجموعة، وذلك في إطار زيارة رسمية إلى تونس من 23 إلى 26 نوفمبر 2025. وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب خلال اللّقاء أهمية هذه الزيارة التي تندرج في سياق حركية جديدة ميّزت العلاقات بين المؤسستين البرلمانيتين، كما شدّد على ضرورة دعم مجالات التعاون الثنائي التي تشهد تطوّرًا متناميًا، وخاصة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية، وعلى أهمية إرساء تعاون أفقي بين الشعبين عبر آليات جديدة تسهّل التنقّل وتغذّي الشعور المشترك بأن تونس والجزائر شعبان في بلد واحد.

ومن جهته، عبّر السيد محمد الهادي تبسّي عن ارتياحه للدفع الإيجابي الذي يشهده التعاون بين البرلمانين، مؤكّدًا الرغبة المشتركة في مزيد تعزيزه. ودعا إلى التفكير في تكوين "لجنة برلمانية عليا مشتركة" تجتمع بصفة دورية لتدارس المسائل ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التعاون الثنائي، مشدّدًا على الدور المتنامي للديبلوماسية البرلمانية في تقوية العلاقات بين البلدين.

لقاء مجموعة التعاون البرلماني مع الدول العربية بالوفد البرلماني الجزائري

انعقد، يوم 24 نوفمبر 2025، لقاء بين وفد المجموعة البرلمانية للأخوّة والصداقة بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري وأعضاء مجموعة التعاون البرلماني مع الدول العربية، في إطار الزيارة الرسمية التي يؤدّيها الوفد إلى تونس. وقد شكّل هذا اللقاء مناسبة للتأكيد على متانة الروابط التاريخية التي تجمع البلدين، وما تتميّز به من عمق شعبي واجتماعي وثقافي. كما تمّ استعراض آفاق تطوير آليات التعاون بين الجانبين في عدد من المجالات الحيوية، خاصة في النقل بما في ذلك إعادة

استغلال الخط الحديدي بين تونس والجزائر، إضافة إلى مجالات الطاقة والصحة والفلاحة وما يرتبط بها من تبادل للخبرات وتعزيز للمشاريع المشتركة. وتمّ في هذا السياق التشديد على أهمية التسريع في تكوين لجنة عليا برلمانية مشتركة تكون إطارًا منظمًا لمتابعة الملفات المشتركة، ودعم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية وتفعيلها بما يخدم المصالح المشتركة ويعزّز نسق التعاون القائم بين البلدين.

مشاركة مجلس نواب الشعب في مؤتمر الاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك مجلس نواب الشعب بوفد ضمّ السيدة ريم المعشاوي والسيدين عبد السلام الحمروني وفيصل الصغير، في أشغال المؤتمر السابع والأربعين للاتحاد البرلماني الإفريقي الذي انعقد بكنشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية يومي 21 و22 نوفمبر الجاري، وتناول بالنقاش موضوعي: "تعزيز السيادة الوطنية للدول الإفريقية من أجل تنمية مستدامة"، و"تحديات الانتقال الطاقي وتطوير الطاقات المتجددة في إفريقيا".

وألقت السيدة ريم المعشاوي كلمة أكّدت خلالها على أنّ تعزيز السيادة الوطنية يمثّل شرطًا لأيّ تنمية مستدامة، من خلال التحكم في الخيارات الاقتصادية والثروات الطبيعية، والحدّ من الارتهان الخارجي، واعتماد الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. كما بيّنت أن التحديات الطاقية تتطلّب تطوير البنى التحتية وتحفيز الاستثمارات واعتماد آليات تمويل مبتكرة، معتبرة أنّ الطاقات المتجددة تشكّل فرصة استراتيجية لإعادة تموقع القارة. كما أبرزت أهمية التعاون الإقليمي وتنسيق السياسات لإنجاح الانتقال الطاقي، ودور البرلمانات في التشريع والرقابة ومتابعة الالتزامات. وجدّدت السيدة ريم المعشاوي التأكيد على استعداد تونس لتعزيز التعاون القاري وإطلاق مشاريع مشتركة في مجال الطاقات المتجددة.

مشاركة مجلس نواب الشعب في المؤتمر 30 لأطراف الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول التغيّرات المناخيـــة

شارك السيد عادل ضياف، عضو لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، ممثّلا لمجلس نواب الشعب في المؤتمر 30 لأطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيّرات المناخيـــة والاجتمـاع السابـــع لمؤتمر الأطراف في اتفـــاق باريـــس حـول المنـــاخ،وذلك من 17 إلى 21 نوفمبر 2025 بمدينة بيليم بالبرازيل.

ويتناول هذا المؤتمر مواضيع تتعلّق بحماية الغابات الاستوائية وخصوصا الأماوزن، والتخلّص التدريجي من الوقود الاحفوري، والتكيّف مع التغيّرات المناخية ، وتنفيذ تعهدات اتفاق باريس، وحقوق الشعوب الاصلية. كما يتمحور المؤتمر حول مسائل تهم العدالة المناخية، والزراعة والمدن والبنية التحتية المستدامة، والشفافية والمساءلة.

مشاركة مجلس نواب الشعب في اجتماع افتراضي للجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجلس البرلماني للفرنكوفونية

شاركت السيدتان آمال المؤدب ونورة الشبراك عضوتا الفرع التونسي بالمجلس البرلماني للفرنكوفونية يوم 19 نوفمبر 2025 في الاجتماع الافتراضي للجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجلس البرلماني للفرنكوفونية، حول الأهداف الاستراتيجية لتعزيز ريادة الأعمال النسائية والاندماج المالي والاقتصادي للمرأة، والمناهج والآليات المعتمدة.

وأكدت السيدة آمال المؤدب سياسة تونس الاستباقية في دعم ريادة الأعمال النسائية وأبرزت التحديات المتعلقة بالتمويل والإدماج والصعوبات الاجتماعية، مشدّدة على وضع التمكين الاقتصادي للمرأة في صميم الأولويات الوطنية وتوافق ذلك مع التزامات تونس داخل الفضاء الفرنكوفوني. كما استعرضت السيدة نورة الشبراك جهود تونس في هذا المجال، مشيرة الى البرنامج الوطني "رائدات" ودوره في دعم النساء في المناطق ذات الأولوية وفي القطاعات المبتكرة والاقتصاد الرقمي والأخضر والطاقات المتجددة والاقتصاد الاجتماعي، مؤكّدة أهميته كرافعة للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الاندماج المالي والجهوي، ومبرزة دور المرأة التونسية كعنصر أساسي في التنمية.